البصمة تصل لبطاقات التأمين !!

٨٠٠ ألف مؤمّن له صحياً تخدمهم ٨ شركات إدارة نفقات طبية

محمد لـ«الوطن»: مضاعفة أجور مزودي الخدمات الطبية مع بداية العام المقبل

| عبد الهادي شباط

اعتبر مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد في تصريح لـ«الوطن» أن مشروع إلزام مزودي الخدمات الطبية بتوفر أجهزة البصمة لديهم يهدف لإيصال خدمة التأمين الصحي إلى مستحقيها من العاملين في الجهات العامة من حاملي بطاقة التأمين الصحي والحد من ظاهرة سوء الاستخدام وأنه تم إلزام شركات إدارة النفقات الطبية باستخدام برنامج إلكتروني يرتبط بأجهزة البصمة لدى مزودي الخدمة الطبية بما يسهم في ضبط عملية الخدمة واستخدام البطاقة حصراً من المؤمن له صاحب هذه البطاقة إضافة لتوفير قاعدة بيانات كافية لرسم السياسات التأمينية لاحقاً.

وعن الحالات الخاصة من المؤمن لهم الذين لا يمكنهم الحضور بشكل شخصي لمزود الخدمة لأخذ البصمة بين أن هناك استثناءات في تطبيق البصمة لمثل هذه الحالات الخاصة والتي ستكون حصراً لدى مزود الخدمة (الصيدلاني) لمن هم من المرضى والعجزة أو الذين لديهم ظروف خاصة لا تمكنهم من الحضور شخصياً للصيدلية لطلب الأدوية التي يحتاجونها والواردة عبر الوصفات الطبية الصادرة عن الطبيب المتعاقد مع التأمين إضافة لمراعاة بعض الحالات الخاصة في المشفى والتي يكون المريض فيها غير قادر على الوصول للبصمة أو بحالة لا تسمح بذلك.

وعن تأمين أجهزة البصمة بين أنه تم تنفيذ استدراج عروض ومنه تحديد شركة لتوريد وتأمين التجهيزات الخاصة بهذا المشروع علماً أن تكلفة المشروع تقارب المليار ليرة يتحملها مزودو الخدمة على أن يتم دفع قيم هذه الأجهزة من (مزودي الخدمة الطبية) بالتقسيط لشركات إدارة النفقات الطبية من خلال تحميل قيم مالية بسيطة على المطالبات المالية الخاصة بمزودي الخدمة الطبية الذين يحصلون على جهاز البصمة وأن ذلك سيكون على التوازي مع تطبيق البوليصة الجديدة في التأمين الصحي وأنه سيكون مع بداية العام هناك تعرفات وأجور جديدة لمزودي الخدمات الطبية المتعاقدين مع التأمين الصحي تصل لحدود ضعف الأجور والتعرفات الحالية مقدراً العدد الحالي لمزودي الخدمات الطبية بحدود ٨ آلاف مزود خدمة طبية متعاقد مع التأمين الصحي وسيتم تطبيق هذا الإجراء مع بداية العام المقبل، بينما اعتبرت مديرة التأمين الصحي في المؤسسة السورية للتأمين عزيزة قلاع أنه بعد إعادة هيكلة بوليصة التأمين الصحي تعمل مؤسسة التأمين على وضع تعرفة تأمينية خاصة لبوليصة القطاع الإداري للعمليات الجراحية والإجراءات الخارجية (مخبر + أشعة) وكذلك زيارة الطبيب بحيث لا يقوم المؤمن بدفع أي مبلغ سوى نسبة التحمل، مثال: عملية ما تكلفتها ١٠٠ ألف ليرة (٥٠ ألفاً على حساب التأمين ويقوم المؤمن وعلى حسابه بدفع الفرق) واعتباراً من بداية العام المقبل ستكون العملية كاملة على حساب التأمين، وأن قيمة الوحدة الجراحية حالياً تسعرها المؤسسة وبموافقة الجهات المرجعية ٣٠٠ ل.س بينما تكلفتها الحقيقية والحالية ١٠٠٠ ل.س بمعنى أن المؤمن كان يدفع نسبة التحمل الـ٢٥ بالمئة إضافة إلى الفرق ومع بداية العام المقبل يدفع المؤمن له فقط نسبة التحمل ١٥ بالمئة وكذلك الأمر بالنسبة لزيارات الطبيب ستقوم المؤسسة بزيادتها وفق الأسعار الرائجة بحيث تقدم الخدمة بالشكل الأفضل للمؤمن والطبيب.

جاء حديث مديرة التأمين الصحي خلال ندوة خاصة عن واقع التأمين الصحي أمس في قاعة المؤسسة السورية للتأمين أوضحت من خلالها أن من أهم الصعوبات التي تواجه العمل في قطاع التأمين الصحي هو عدم وجود قوننة وتشريع لأعمال التأمين الصحي وانعدام الوعي التأميني بشكل عام وعلى مستوى التأمين الصحي بشكل خاص وضعف فاعلية التدابير والإجراءات المتخذة في حالات سوء الاستخدام لعدم تعاون جميع الأطراف المعنية وعدم التزام الجهات المؤمن لها بالتعليمات الصادرة عن المؤسسة والتي تنظم عمل التأمين الصحي وأيضاً عدم وجود دوائر تأمين صحي لدى أكثر الجهات المؤمن لها وضعف فاعلية الموجود منها إن وجد وعلى التوازي مع ذلك ضغط العمل المتزايد والمستمر وعدم مقدرة العاملين الموجودين العاملين ضمن جهات عملهم ويسرعة كفاية العاملين المكلفين لإنجاز الأعمال في مديرية التأمين الصحي والحياة إذ يبلغ عدد الموظفين ٤٣ موظفاً فقط (٨) من الفئة الأولى والباقي فئة ثانية وثالثة الأمر الذي ينعكس سلباً على الفاعلية والأداء، مع لحظ وجود عدد من الموظفين أيضاً على ملاك المديرية لا يقدمون أي قيمة مضافة للعمل ووجودهم زيادة في العدد /الكم على حساب النوع/ وتمت المخاطبة بذلك بانتظار المسابقة لوزارة التنمية الإدارية. علماً أن عدد المؤمن لهم ٨٠٠ ألف يتبعون لجهات خاصة وحكومية ولدينا ٨ شركات إدارة نفقات طبية لدى كل شركة عدد قليل من الموظفين لخدمة عدد كبير من المؤمّنين.

وترى مديرة التأمين الصحي أنه لحل الصعوبات هناك العديد من المقترحات أهمها الإسراع بوضع البيئة القانونية والتشريعية لمشروع التأمين الصحي والتوجه لإحداث اتحاد أو رابطة أو تجمع لشركات إدارة النفقات الطبية أو هيئة تؤطر وتنظم عمل هذه الشركات بسوق التأمين الصحي السوري وإيجاد البيئة القانونية والتنظيمية التي تحدد آليات وصلاحيات عملها، وأيضاً التوجه للجهات المؤمن لها لجهة إحداث دوائر للتأمين الصحي وتفعيل المحدث منها، الأمر الذي يسهل متابعة مشكلات وشكاوى العاملين في جهات عملهم ويسرع بمعالجتها وتفعيل حلقة التواصل ما بين الجهات المؤمن لها والمؤسسة ومع شركات إدارة النفقات الطبية وضرورة عقد لقاءات وتنظيم اجتماعات دورية لتقييم الفاعلية والأداء وإقامة دورات تدريبية وتعليمية للعاملين بالتأمين الصحي ومنها على سبيل الذكر لا الحصر دورات (ISDL) إضافة لدورات متخصصة بأعمال التأمين الصحي وكذلك دورات لغة إنكليزية متخصصة / كمصطلحات ومفردات العمل التأميني مبدئياً/ بالتأمين عامة والتأمين الصحي خاصة.

وترى أنه لابد من تكليف طبيب مداوم أو أكثر كخبراء للعمل في مديرية التأمين الصحي يستعان بهم في الأمور الطبية ولابد من رفد المديرية بموظفين أكفياء كماً ونوعاً لمواكبة حجم العمل المتزايد والمستمر والمتابعة وأيضاً ضرورة أن يتم رفد المديرية بموظفين ممثلين عن كل شركات إدارة النفقات الطبية لمتابعة أعمال التأمين الصحي والتواصل مع شركاتهم والمعالجة الآنية والفورية لكل المشاكل والعقبات التي تعترض العمل بحيث يكون دورهم ضابط ارتباط ما بين المراجعين من الجهات وموظفي مديرية التأمين الصحي وأنه لابد من تحفيز العاملين بمديرية التأمين الصحي لتشجيعهم على العمل بفاعلية أكثر وحثهم على الاستمرارية بالعطاء من خلال التكليف بالعمل الإضافي شهرياً لجميع العاملين وكذلك صرف مكافآت تشجيعية بشكل دوري لهم.

يشار إلى أن المؤسسة السورية للتأمين عملت منذ بداية العام الحالي بالتنسيق مع هيئة الإشراف على التأمين على دراسة واقع بوليصة التأمين الصحي للقطاع الإداري وإعادة هيكلة عقد التأمين الصحي وبعد عرضه على الجهات الوصائية (اللجنة الاقتصادية- وزارة المالية) تمت الموافقة على المقترح وصدر بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢/١٥٣٠ تاريخ ٢٠٢١/٨/٤ إعادة هيكلة بوليصة التأمين الصحي وتوزيع القسط السنوي البالغ ٦٠٠٠٠ ل.س موزع بين حصة وزارة المالية ٩٥٠٠ ل.س ويتم حسم ٣ بالمئة من الراتب الشهري المقطوع للعامل وتتحمل المؤسسة باقي القسط على أن تطبق البوليصة الجديدة مع بداية العام المقبل ٢٠٢٢.

خبير عقاري: تكلفة متر الإكساء تعادل تكلفة البناء

شقة ١٠٠ متر تحتاج إلى ٥٠ مليون ليرة للإكساء

| رامز محفوظ

بين الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي في تصريح لـ«الوطن» أنه لن يكون هناك تأثير كبير لارتفاع أسعار الكهرباء مؤخراً في أسعار مواد البناء، وسيكون تأثير هذا الارتفاع بسيطاً باعتبار أن هناك تقنيناً بالكهرباء والمصنعون يعتمدون بشكل أكبر على المازوت، لافتاً إلى أن أحد العناصر المهمة في التكاليف والذي له أثر كبير في أسعار مواد البناء هو المحروقات.

وأشار إلى أن منذ بدء الحكومة برفع سعر المازوت الصناعي إلى ١٧٠٠ ليرة للبتر الواحد لكنه ليس متوافراً وفي حال توافر المازوت بهذا السعر من الممكن أن يخفض قليلاً من تكاليف أعمال البناء وخاصة أعمال الحفر وأعمال نقل البيتون التي تعتمد بصورة رئيسية على المحروقات لكن في حال استمر مصنعو البناء باستجرار المازوت من السوق السوداء بأسعار وصلت مؤخراً لحدود ٤ آلاف لليتر ستبقى تكاليف أعمال البناء وأسعارها مرتفعة.

وأكد أن أسعار مواد البناء والإكساء بشكل عام أصبحت مرتفعة بشكل كبير اليوم بسبب التذبذب الذي يحصل بسعر الصرف وعلى وجه الخصوص مواد الإكساء المستوردة.

ولفت إلى أن مواد البناء تنقسم إلى نوعين مواد الهيكل ومواد الإكساء، إذ إن الأساس في مواد الهيكل هما الحديد والبيتون المجبول وسعرهما مستقر منذ أربعة أشهر حيث إن سعر طن الحديد اليوم بحدود ٣,٤ ملايين وسعر المتر المكعب من البيتون المجبول ١٨٠ ألف ليرة.

وأوضح الجلالي أن ترشيد استيراد مواد الإكساء أدى إلى حصول نقص بهذا المواد في السوق وبالتالي ارتفعت أسعارها بشكل كبير، مبيناً أن أسعارها ارتفعت حالياً بين ١٠ و٢٠ بالمئة وعند مقارنة أسعار هذه المواد مع أسعارها في الدول المجاورة نجد أنها أعلى من دول الجوار نتيجة نقص المواد في السوق.

وأفاد أن تكلفة إكساء المتر المربع من العقار اليوم تعادل تكلفة بنائه ومن الممكن أن تتراوح تكلفته بين الـ٥٠٠ ألف ومليون ليرة وفي حال كانت مساحة البناء على الهيكل بحدود ١٠٠ متر مربع من الممكن أن تكون تكلفة إكسائه بحدود ٥٠ مليوناً وسطياً وفي حال كان الإكساء من النوع الممتاز ستكون التكلفة أكبر بكثير.

وعن حركة بيع وشراء العقارات خلال الفترة الحالية بين الجلالي أنها دائماً موجودة لكن هناك جموداً في هذه الحركة وليس هناك تطور بها منذ أشهر والطلب على الشراء يقتصر فقط على المغتربين والذين يريدون تبديل منازلهم، موضحاً أن وزارة المالية تصدر بيانات بشكل دوري تشير من خلالها إلى أن هناك حركة بيوع عقارية حالياً، لكن من المؤكد أن معدل التقدم بإنجاز أعمال البناء يعتبر بطيئاً حالياً وليس عالياً منذ أربعة أشهر تقريباً وحركة البناء بالنسبة للأبنية الجديدة وتيرتها بطيئة جداً بسبب ارتفاع التكاليف.

وبخصوص أسعار العقارات حالياً لفت إلى أن منزلاً صغيراً موجوداً في قلب المدينة ومساحته ١٠٠ متر على استرداد المزة قد يصل سعره لحدود ١,٥ مليار، أما على أطراف المدينة فبتراوح سعره بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليون ليرة، على حين أن منزلاً مساحته بحدود ٨٠ متراً في السكن الشبابي بضاحية قدسيا في ريف دمشق ومن تنفيذ المؤسسة العامة للإسكان يباع اليوم بحدود ١٠٠ مليون ليرة. وهذا السعر قريب من أسعار المنازل في منطقة صحنايا والتي تكون قريبة من هذه المساحة.

«النسيجية» تتذرع بقلة الأقطان.. وتتجه للاستفادة من استثمار عقاراتها..!!

| هناء غانم

أوضح التقرير الصادر عن المؤسسة العامة للصناعات النسيجية أن المؤسسة تسعى ضمن رؤيتها القادمة في ظل ظروف شح الأقطان إلى الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات المتاحة والعمل على الاستفادة من إمكانية التشغيل للغير.

وبين التقرير أن المؤسسة تعمل على تنفيذ رؤية إحلال بدائل المستوردات وإدخال منتجات جديدة مما سيوفر قطعاً أجنبياً من خلال تخفيض فاتورة الاستيراد وصولاً إلى تأمين حاجة السوق المحلية، الأمر الذي يساعد في دعم لاقتصاد الوطني، والتقرير ذكر أن المؤسسة تطمح ضمن عملها إلى التوسع في إنشاء الوحدات الإنتاجية في المحافظات ذات التجمعات السكانية الريفية وأن تكون نسبة العمالة من ذوي الشهداء في هذه الوحدات كبيرة.

كما تسعى المؤسسة للخروج من النمطية من خلال خلق فرص استثمارية جديدة ذات ريعية اقتصادية عالية مع المحافظة على أصالة وعراقة هذه الصناعة إضافة لذلك تسعى إلى توطين صناعة بعض مستلزماتها السلعية اللازمة لتأهيل وتطوير آلاتها بالاعتماد على البنى التحتية المتوافرة والخبرات المحلية ومذكرات التفاهم مع الهيئات العلمية والبحثية.

وأشار التقرير إلى أن المؤسسة لديها مجموعة من العقارات ضمن الشركات وهي خارج العملية الإنتاجية، الأمر الذي يخولها طرحها للاستثمار بما يضمن الملكية العامة ويحقق ريعية اقتصادية

لذلك العمل على إعادة تأهيل ما تم تخريبه خلال الأزمة في الشركات التابعة ضمن الإمكانات المتاحة. وتماشياً مع ذلك تخطط المؤسسة إلى إقامة مجمعين صناعيين متكاملين في كل من مدينتي حلب ودمشق تبدأ فيهما العملية الإنتاجية من المراحل الأولى تبدأ من الغزل وحتى المنتج النهائي بأنواعه من ألبسة جاهزة وألبسة داخلية.

وأوضح التقرير أن المجمعين المذكورين يمكن أن يحققا ريعية اقتصادية مهمة من خلال جملة النشاطات المتكاملة التي ستؤدي بالنتيجة إلى تخفيض تكاليف المنتجات والعمل بكفاءة عالية حيث إن هذا التكامل يخفف من الحلقات الوسيطة في تكاليف العمل لناحية المبيعات والعمالة وانسياب المواد بين الأقسام الإنتاجية وصولاً إلى منتج نهائي قابل للتسويق والمنافسة لتحقيق قيمة مضافة عالية... وبالأرقام أظهر التقرير أن قيمة إجمالي الإنتاج الفعلي للمؤسسة لغاية شهر أيلول ٢٠٢١ قد بلغت (١٠٨,٦) مليارات ل.س بنسبة تنفيذ ٨٧ بالمئة من مخطط (١٢٤,٧) مليار ل.س وبمعدل تطور ٢٥٦ بالمئة مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي والبالغة (٤٢,٣) مليار ل.س لشركات الغزل بنسبة تنفيذ ٨٣ بالمئة من مخطط ٨٧,٢ مليار ل.س وبمعدل تطور ٢٥٨ بالمئة مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي والبالغة ٢٨,٢ مليار ل.س إضافة إلى ٢٢,٧ مليار ل.س لشركات النسيج أي بنسبة تنفيذ ٨٥ بالمئة من مخطط ٢٦,٨ مليار ل.س وبمعدل تطور ٢٦٢ بالمئة مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي والبالغة ٨,٧ مليارات ل.س كذلك نحو ١٣ مليار ل.س للشركات المختلفة بنسبة تنفيذ ١٢٤ بالمئة من مخطط ١٠,٦ مليارات ل.س أي بمعدل تطور ٢٤٢ بالمئة مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي والبالغة ٥,٤ مليارات ل.س، أما مبيعات المؤسسة فقد بلغت قيمة إجمالي المبيعات وللفترة نفسها لنهاية شهر أيلول لعام ٢٠٢١ نحو ٩١,٥ مليار ل.س بنسبة تنفيذ ٧٣ بالمئة من مخطط ١٢٤,٧ مليار ل.س وبمعدل تطور ١٩٤ بالمئة مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي والبالغة ٤٧ مليار ل.س منها نحو ٦٣ مليار ل.س لشركات الغزل بنسبة تنفيذ ٧٢ بالمئة من مخطط ٨٧,٢ مليار ل.س وبمعدل ١٨١ بالمئة مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي والبالغة ٣٤,٨ مليار ل.س و١٧ مليار ل.س لشركات النسيج بنسبة تنفيذ ٦٣ بالمئة من مخطط ٢٦,٨ مليار ل.س وبمعدل تطور ٢٩٥ بالمئة مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي والبالغة ٥٧,٦ مليار ل.س و١١,٣ مليار ل.س للشركات المختلفة بنسبة تنفيذ ١٠٧ بالمئة من مخطط ١٠,٦ مليارات ل.س وبمعدل تطور ١٧٦ بالمئة مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي والبالغة ٦,٤ مليارات ل.س، وأشار التقرير إلى أن هناك جملة من الصعوبات التي تعاني منها المؤسسة وشركاتها التابعة تتمثل بخروج عدد كبير من الشركات التابعة لها خارج العملية الإنتاجية ما أدى إلى انخفاض الطاقات الإنتاجية بشكل كبير وانعكاس ذلك بشكل سلبي على العملية الإنتاجية كلها وما خلفته الأزمة من آثار سلبية من كل النواحي، وأهمها نقص كميات الأقطان إضافة إلى نقص في اليد العاملة النوعية كذلك الانقطاعات المتكررة في التيار الكهربائي وما تتركه من آثار سلبية على الآلات والعملية الإنتاجية كلها.

وأشار التقرير إلى أن هناك صعوبة في تنفيذ مشاريع الخطط الاستثمارية بسبب العقوبات المفروضة على البلاد وكذلك صعوبة توريد بعض الآلات والإعلان لأكثر من مرة وعدم تقدم أي عارض والصعوبة أيضاً في عدم تأمين القطع التبديلية من المصدر نتيجة الحصار الجائر على البلاد وعدم استقرار سعر الصرف.

أزمة الغاز العالمية تلقي بظلال قوية على أسعار النفط

أسعار النفط مرشحة للارتفاع

| الوطن

ارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية أمس بعد رفع أرامكو سعر بيع النفط الخام.

وذكرت «رويترز» أن خام برنت ارتفع ٩٠ سنتاً بما يعادل ١,١ بالمئة إلى ٨٣,٦٤ دولاراً للبرميل بعد انخفاضه بنحو اثنين بالمئة الأسبوع الماضي وزاد الخام الأميركي ٨٧ سنتاً أو ١,١ بالمئة إلى ٨٢,١٤ دولاراً بعد أن انخفض ثلاثة بالمئة تقريباً الأسبوع الماضي.

ومن جانب آخر وحسب «وكالات» فأزمة الغاز العالمية تلقي بظلال قوية على أسعار النفط في ظل توقعات أن تستمر المكاسب السعرية للنفط خلال الأسبوع الجاري بعدما أنهت تعاملات الأسبوع الماضي على ارتفاع عقب قرار أوبك الالتزام بزيادة الإنتاج بشكل محدود بنحو ٤٠٠ ألف برميل يومياً على أساس شهري.

وعليه فإن أسعار النفط الخام قد تواجه بعض الضغوط المؤقتة إذا أقدمت الولايات المتحدة على الاستعانة بالاحتياطي الإستراتيجي من النفط الخام للحد من ارتفاع أسعار البنزين التي تثقل كاهل المستهلك الأميركي وتعزز الضغوط التضخمية في الاقتصاد العالمي، وحسبما جاء لمحللون ومهتمون نفطيون فإن أزمة الغاز العالمية لا تزال تلقي بظلال قوية على أسعار النفط الخام بعد اتساع الاعتماد على المنتجات النفطية كبديل للغاز الطبيعي بينما تأثرت الأسعار سلباً بارتفاع المخزونات النفطية الأميركية في الأسبوع الماضي وعلى مدار أسبوعين.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش آيه» لخدمات الطاقة إن أسعار النفط الخام مرشحة للصعود بعد قرار أوبك التمسك بالزيادات التدريجية للإنتاج مع استمرار الشكوك بشأن الطلب في ضوء تجدد إصابات كورونا في العديد من دول العالم، لافتا إلى أن نهج أوبك الحذر مبرر بفعل نقص الاستثمار والمخاوف بشأن الطاقة النفطية الاحتياطية لبعض الدول.

وأشار إلى أن بعض منتجي أوبك لم يتمكنوا من الوفاء بحصص الإنتاج في تشرين الأول بسبب صعوبات وتحديات نتيجة مشكلات الإنتاج ومنهم أنغولا ونيجيريا إضافة إلى المخاوف الأمنية في ليبيا والعقوبات المفروضة على إيران وفنزويلا.

من ناحيته، يقول دامير تسيرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية إن قضية تخفيف العقوبات على إيران ما زالت محل شك على الرغم من الأنباء عن استئناف المفاوضات النووية نهاية الشهر الجاري وبالتالي فإن زيادة الإمدادات النفطية الإيرانية ليست مؤكدة وبالتالي فإن فرص ارتفاع الأسعار ما زالت قوية خاصة أن هناك أزمات إنتاجية متزامنة في ليبيا وفنزويلا أيضاً.

وأشار إلى أن الولايات المتحدة ليس أمامها بدائل كثيرة لخفض أسعار البنزين وربما تلجأ شركات النفط الصخري لتعزيز الاستثمار مع السحب من المخزونات للتغلب على الأزمة بعد فترة من التركيز على تعويض المساهمين والحذر في زيادة الإمدادات، مشيراً إلى أن الاستثمارات الضئيلة من خارج أوبك التي أعطت السوق بعضاً من النفط الإضافي ليست كافية لمواكبة الاستهلاك الواسع خاصة في فصل الشتاء.

على حين توقع بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة أن يؤدي تعزيز الطلب في آسيا خلال الأشهر الباردة المقبلة إلى تقليص إمدادات الخام، مشيراً إلى أن أوبك اتخذت القرار المناسب لوضع السوق وفق رؤيتها وهي ترى السوق مزودة بشكل جيد وأن الارتفاعات السعرية هي نتاج انعكاسات أزمة الإمدادات في مجال الغاز والفحم وهي على قناعة بأنها طرحت ما يكفي من النفط في السوق، أجنحة كبيرة هذا العام.

يبدو إن أوبك تبدي حزماً في الالتزام بحصص إنتاج النفط الخام وفق الزيادة المخططة لشهر كانون الأول كما تحرص على التوافق والجماعية في كل القرارات والتمسك برؤيتها للسوق سواء على المديين القصير أم الطويل على الرغم من استقرار الأسعار بالقرب من أعلى مستوياتها في ثلاثة أعوام.

مشاركة سورية رابعة بمعرض الصين الدولي للاستيراد

| الوطن

تشارك سورية في فعاليات معرض الصين الدولي للاستيراد في مدينة شنغهاي للمرة الرابعة على التوالي وسط إقبال من الجمهور الصيني على الجناح السوري. وأوضح مسؤول القسم الاقتصادي في السفارة السورية في بكين زيدان زيتون في مقابلة مع مراسلة سانا في بكين أن سورية تشارك في المعرض منذ انطلاقته عام ٢٠١٨ حيث انحصرت المشاركة حينها على جناح صغير ثم ازدادت عاماً بعد عام حتى وصلت إلى ثلاثة أجنحة كبيرة هذا العام.

وأشار زيتون إلى أن الأجنحة السورية لاقت إقبالاً كبيراً من الجمهور كما شهدت زيارات لمسؤولين صينيين بينهم مدير المعرض الذي أشاد بتميز أداء الجناح السوري ومعروضاته. وبين زيتون أن الأجنحة السورية صنفت بالمرتبة الثانية للمعروضات الأجنبية في الصين وهي تضم نحو عشر شركات يندرج أغلبها ضمن صناعة صابون الغار وزيت الزيتون والأقمشة السورية التقليدية وصناعات الخشب التقليدية الموزاييك، إضافة إلى مستحضرات التجميل.

وقال زيتون نتيجة لنجاح الأجنحة السورية ومنتجاتها في المعرض خلال دوراته قدمت حكومة مدينة شنغهاي عدداً من العروض للمنتجات السورية وهي جناح على مدار الستة في منطقة شارع تانجينغ لو الذي يعد أهم شارع تجاري في شنغهاي ومتجر آخر في مدينة سيان ومتجر قيد الإنجاز الآن في مدينة تيانجين وهو ما سيؤدي إلى زيادة شعبية كبيرة وترويجية للمنتجات السورية في الصين. وإضافة للأجنحة الواقعية في المعرض أقيم معرض افتراضي آخر عبر الإنترنت وكان فيه جناح سوري لاقى رواجاً بين رواد الإنترنت الصينيين والأجانب حيث ضم الجناح الافتراضي عرضاً للمنتجات التقليدية السورية إضافة لبعض الفيديوهات التعريفية بالحضارة السورية والاقتصاد السوري. وتستمر فعاليات الدورة الرابعة من معرض الصين الدولي للاستيراد التي بدأت يوم الجمعة الماضي حتى العاشر من تشرين الثاني الحالي بمشاركة نحو ٣ آلاف شركة من ١٢٧ دولة ضمن مساحة إجمالية تبلغ ٣٦٦ ألف متر مربع.